

تنتا تنيل

■ عدنان حسين

adnan.h@almadapaper.net

من يوقف هذا النمط
من الاستهتار؟

كان المشهد مُستفزاً .. مشهد الشاحنات الكبيرة الثلاثة المحملة بالآلاف الصناديق المعبأة بقناني مياه الشرب البلاستيكية والتي تجاوزتها سيارتنا على الطريق من أربيل إلى بغداد. والاستفزاز ليس مرده إلى مضايقة تسببت بها الشاحنات لسيارتنا وإنما المنظر نفسه كان مفزراً للاستفزاز خوفاً على الصحة العامة للناس.

قاعدة صحية عامة في كل أنحاء العالم تُلزم بعدم تعريض الأغذية والمشروبات إلى ما يتسبب في تلفها وفسادها، وهذا يستدعي تغليف شحنتنا هذه المواد، وبخاصة المعبأة في أوعية بلاستيكية، لتتوقي تعرضها للشمس وعوامل الطبيعة الأخرى.

خروجاً على هذه القاعدة كانت الشاحنات الثلاثة تنتهادي على الطريق من أربيل إلى بغداد بحمولتها المكشوفة تحت الشمس الساطعة بقوة .. هذا بالضبط كان مبعث الانزعاج، فالشحنة المحمولة في هذا الشاحنات ستنتهي إلى آلاف الشاربين الغافلين عن الطريقة التي وصلت بها إليهم وعن الأضرار المحتملة التي ستلحق بصحتهم بسبب طريقة الشحن هذه.

ومن طريق أربيل – بغداد إلى العاصمة نفسها لا يتغير المشهد المستفز. أمس في الطريق إلى شارع المتنبى، عند ساحة الرصافي بالتحديد المشحونة بالنفايات والمخلفات، كانت عربية يجرها شاب مفتول العضلات ملئت بشحنة الماء المعبأ في قناني بلاستيكية. قد تكون بعضاً من شحنة الشاحنات الثلاث أو من شحنة أخرى، لكنها كانت أيضاً مكشوفة للشمس.

في الجوار(في شارع الأمين والشوارع الأخرى) كان باعة المرقق يعرضون بضاعتهم على الأرصفة.. مياه ومشروبات غازية في قناني بلاستيكية وعبوات أطعمة (تشيكولاتة وبسكت وحلويات) تحت الشمس الساطعة وعرضة للغبار وعوادم السيارات والحشرات.. بغداد كلها على هذي الحال، فما من شارع أو ساحة أو محلة تخرج عن هذا التقليد المستهتر بصحة البشر وحياتهم.

يعمل في وزارة الصحة عشرات الآلاف من الموظفين، يتقاضون رواتب لأداء مهمتهم الأساسية، وهي ضمان صحة الناس. ويعمل في الأجهزة البلدية عشرات الآلاف من الموظفين أيضاً، ومن بين مهماتهم الأساسية ضمان نظافة الشوارع والمساحات ومحاولي السكن لضمان الصحة العامة. ويعمل في وزارة الداخلية عشرات الآلاف من الموظفين الذين من واجباتهم ضمان تطبيق القوانين، وبينها القوانين الضامنة للصحة العامة.

الذين أرسلوا شحنة المياه المكشوفة للشمس من أربيل إلى بغداد، والذين حملوها في شاحناتهم تحت الشمس، والذين يجزّون العربات المحملة بقناني الماء المكشوفة للشمس، والذين يعرضون الأطعمة والمشروبات على الأرصفة تحت الشمس والغبار والحشرات، كلهم ينتهكون قوانين الصحة والسلامة العامة والبلدية، ومن واجب موظفي وزارات الصحة والداخلية والبلديات، بمن فيهم وزير الصحة ووزير الداخلية ووكلاء الوزارتين والمدراء العامون فيهما وكبار المسؤولين في مجالس المحافظات والبلديات (هذا يشمل بالطبع مسؤولي مثل هذه الدوائر والأجهزة في حكومة إقليم كردستان)، أن يمنعوا هذا الاستهتار الصارخ بصحة الناس، وإلا فإنهم جميعاً مقصرون في واجباتهم ولا يستحقون وظائفهم ومناصبهم ورواتبهم.

الأمن والدفاع؛ عودة التجنيد الإلزامي
سيقضي على البطالة والطائفية

□ بغداد / المدى

اعتبرت لجنة الأمن والدفاع البرلمانية عودة العمل بالتجنيد الإلزامي الذي كان معمولاً به في العراق قبل عام ٢٠٠٣، خطوة مهمة للقضاء على حالة المحاصصة والتمييز الطائفي فضلاً عن مساهمته في معالجة البطالة.

وقال النائب عن اللجنة عمار طعمة لوكالة "البغدادية نيوز"، إن "برنامج التجنيد مطبق في غالبية دول العالم منذ سنوات طويلة،

مبيناً أن الدستور العراقي نص على إصدار قانون لخدمة العلم، لكنه لم يحدد هل هذه الخدمة طوعية أم إلزامية".

واعتبر طعمة النائب عن كتلة الفضيلة إن "هذا البرنامج له أهمية كبرى، خصوصاً على صعيد بناء شخصيات الشباب وتويعيتهم بضرورة المشاركة في حماية أمن واستقرار البلاد". وأضاف أن "تجنيد الشباب سيطور قدراتهم ويخلق حالة من الألفة والمحبة بينهم على مختلف أطيافهم،



عمار طعمة

وسيزيد الوعي الثقافي والاجتماعي بما يتناسب مع المرحلة التي يمر بها البلد، فضلاً عن انه يعتبر وسيلة لتقليص البطالة في البلاد.

وشدد طعمة على ضرورة تطبيق خدمة العلم في العراق للقضاء على حالة المحاصصة والتمييز الطائفي الموجودة في القوات المسلحة، خاصة بعد أن شهدت البلاد صراعات طائفية بسبب ما خلفه الاحتلال بعد عام ٢٠٠٣.

وأشار إلى أن "العمل بهذا البرنامج بحاجة إلى تشريع قانون تقدمه السلطة التنفيذية على اعتبارها الجهة المستفيدة والمسؤولة عن تقديم مشاريع القوانين".

ويعود تاريخ الخدمة الإلزامية في العراق إلى عام ١٩٣٥، عندما اضطرت السلطات البريطانية في العراق إلى الرضوخ للمطالبات العراقية الوطنية المستمرة – باقرار قانون الخدمة الإلزامية باسم "مرسوم إدارة الجيش العراقي"، واستمر العمل بهذا القانون حتى قامت السلطة المدنية للاحتلال الأميركي بإدارة بول بريمر بتعليق العمل به.

خلال لقاءاته بالمالكي والنجيفي وجيفري
طالباني يعمل لتقريب وجهات النظر وحل الخلافات

□ بغداد / المدى



طالباني

استقبل رئيس الجمهورية جلال طالباني أمس في بغداد رئيس الوزراء نوري المالكي، وتناول اللقاء بشكل مفصل مجمل المشكلات السياسية التي تعترض مسيرة بناء الدولة، وجرى التأكيد على ضرورة تجاوزها من خلال العمل المشترك والتفاهات الوطنية التي تستند الى الدستور والاتفاقات وأوراق العمل المطروحة عبر اجتماع وطني، بما يضمن مشاركة الجميع في بناء العراق وتقدم مسارات العملية السياسية.

وجرى خلال اللقاء تأكيد أهمية العمل الحثيث لتجاوز الإشكالات وبما يساعد في خلق أجواء ايجابية للحوار بغية الوصول الى حلول عملية ناجزة.

وفي وقت سابق أمس أكد الرئيس طالباني ورئيس مجلس النواب أسامة النجيفي على ضرورة حل المشاكل العالقة بالحوار الجاد وفقاً للدستور، وشددوا على مواصلة العمل من أجل إنهاء تلك المشاكل التي تشهدها البلاد منذ فترة طويلة.

وقال بيان صدر، أمس، عن مكتب رئيس الجمهورية على هامش استقباله رئيس البرلمان وحصلت "المدى"، على نسخة منه إن "الجانبين بحثا آخر التطورات المستجدات على الساحة السياسية في البلاد".

وأضاف البيان أن الجانبين أكدا على ضرورة "بذل الجهود لتقريب وجهات النظر بين جميع الأطراف بغية حل جميع المسائل العالقة وانتهاج الحوار

الجاد وفق مبادئ الدستور"، مشيراً أن طالباني والنجيفي شددوا على "مواصلة العمل من أجل إنهاء المشكلات السياسية التي تشهدها البلاد منذ فترة طويلة".

وفي سياق متصل استقبل الرئيس طالباني مساء الخميس الماضي ١٠ أيار في بغداد، سفير الولايات المتحدة الأميركية لدى العراق جيمس جيفري والوفد المرافق له.

وفي اللقاء تم بحث العلاقات الثنائية بين العراق والولايات المتحدة وأهمية التعاون المشترك وبما يصب في مصلحة الشعبين الصديقين.

كما تم بحث الوضع السياسي في البلاد والسبل الكفيلة بإيجاد حل شامل لكافة المسائل العالقة وعلى أساس الدستور والاتفاقات بين كافة الأطراف المشاركة

بعد منع الصدر رجال الدين من العمل السياسي
الأحرار؛ لا فصل للدين عن السياسة.. والحوزة في خطر

انتخابات مجالس المحافظات السابقة.. (أرشيف)

الذي عقد في ٢٨ نيسان الماضي في أربيل ونتجت عن ذلك الاجتماع مجموعة من المقررات بعثها الصدر في رسالة إلى التحالف الوطني يوم ٢ ايار ١٥ يوماً [ستنتهي الخميس المقبل ١٧ ايار الحالي] للموافقة على مقررات الاجتماع والا سيتم سحب الثقة عنها.

المبرمة بين الاطراف الرئيسية ، بما فيها اتفاق اربيل حيث ان هذه الاتفاقات يجب ان لا تتعدى حدود الدستور ، ويرى الفياض ان سحب الثقة عن حكومة المالكي يجب ان يكون بالأطر الدستورية منتقدا الدعوات التي تطلق بالأعلام .

وكان زعيم التيار الصدري قد شارك في الاجتماع التشاوري

من الاخطاء التي ممكن ان ترتكبها بعض الكتل السياسية محاولتها سحب الثقة عن الحكومة ، ويرى الفياض ان المشكلة ليست في الحكومة على الرغم من وجود اخطاء وملاحظات عليها ، الا ان عدم احترام بنود الدستور هو الذي عطل الكثير من اتجاهات الدولة في بناء مؤسساتها ، منتقدا الاتفاقات السياسية

السياسية من خلال دعوتها لسحب الثقة من الحكومة لأن العملية السياسية بدأت تنحو منحى خطيرا ويجب تصحيحها". واستبعد ريسان ان " تكون دعوة التيار الصدري الى سحب الثقة من الحكومة هي بهدف تحقيق مكاسب سياسية" داعياً " الكتل السياسية النظر الى معاناة الشعب العراقي لتدرك ان الحكومة لم تقدم اي شيء لحد الان يمكن ان يقوم برفع المعاناة عنه".

في المقابل اعتبر أستاذ العلوم السياسية الدكتور عامر حسن فياض أن خطوة التيار الصدري بإبعاد رجال الدين عن العملية السياسية بالجيدة ، وقال فياض في حديث مع المدى أمس "إن كانت هذه الخطوة للدعائية الانتخابية فإنها جيدة وتصب بمصلحة العملية السياسية بعد ان تدخل رجال الدين بقرارات مهمة غيرت من خارطة السياسية الكثير من الأمور . وعن موضوع سحب الثقة عن حكومة المالكي اوضح فياض ان

معتبراً انه "لا يمكن الفصل بينهما ، كون الاسس الدستورية لبناء الدولة اعتمدت الاسلام هو اساس لبناء الدولة ، لكن الدعوات جاءت من اجل ان تبتعد الحوزة عن السياسة فقط". واستدرك الحسيني حديثة قائلاً انه "في الاونة الاخيرة ارتبطت الحوزة العلمية بعالم السياسة الماليء بالاطعنا مما شكل تهديدا واضحا على تاريخ تلك الحوزة" ، واستبعد ان تكون هذه الدعوة في اطار الدعائية الانتخابية ، او تقريي الاحزاب العلمانية الى التيار الصدري .

من جانب آخر يسعى التيار الصدري الى تغير مسار العملية السياسية من خلال سحب الثقة عن حكومة المالكي ، وقال نائب عن كتلة الاحرار النيابية التابعة للتيار الصدري ان كتلته ترغب في تصحيح مسار العملية السياسية من خلال سحب الثقة عن الحكومة الحالية .

واوضح النائب عبد الحسين ريسان في بيان له تلقت المدى نسخة منه ان " كتلة الاحرار ترغب بتصحيح مسار العملية

العراقية؛ لا وجود لاتفاق "سري" لضم كركوك إلى الإقليم

□ بغداد / المدى



مدينة كركوك.. (أرشيف)

واضافت بالقول "بعد الاتصال بصحيفة الاوبزرغر الاسبوعية تبين انهم لم يبشروا اي خبر متعلق بغلاوي منذ عام ٢٠١٠ ، كما كشفت الصحيفة انه لا يوجد لديها مراسل باسم روبرت دوكلاس"، معربة عن تساؤلها

" ، مبينة ان " رئيس القائمة العراقية ابياد علاوي لا يمتلك اية سلطات أو نوايا للتنازل عن أراض ومدن عراقية، ومثل هذه الخلافات يتم حلها بقرارات توافقية بين الكتل السياسية في مجلس النواب".

ان "الخبر الكاذب يستمر بسرد قصص خيالية من نسج يشابه فبركات الأجهزة المخابراتية". ونقل البيان عن الدملوجي تأكيدها ان "اتحالف العراقية ينفي جملة وتفصيلاً هذا الخبر ويؤكد انه ملفق وعار عن الصحة

نفث الناطقة الرسمية باسم الائتلاف العراقية ميسون الدملوجي، أمس، ما ورد في خبر تناقلته مواقع الكترونية وصفتها بـ "المشبوهة" يفيد بوجود اتفاق سري بين زعيم القائمة العراقية ابياد علاوي ورئيس اقليم كردستان مسعود بارزاني لضم كل من كركوك والمناطق المتنازع عليها الى اقليم كردستان.

وبحسب بيان صدر عن الدملوجي فإن "مواقع الكترونية مشبوهة نشرت، في وقت سابق ، خبراً كاذباً منسوباً الى صحيفة الاوبزرغر البريطانية الاسبوعية ومراسل للصحيفة اسمه روبرت دوكلاس ومفاده ان مسؤولاً كردياً كشف عن اتفاق سري وخطر بين ابياد علاوي ومسعود بارزاني، اعطى بموجبه علاوي تعهداً بضم كل من كركوك وخانقين وسهول الموصل وبدره وجصان الى اقليم كردستان" مشيراً الى